

3. وباء كورونا: السياسات الاجتماعية للسلطة الفلسطينية وسياسات الاحتلال الحيوية لإسرائيل أباهر السقا 109

باستقطاع أجزاء من رواتب الموظفين العموميين من دون أن يسري ذلك على كبار المسؤولين، و«شيطنتها» العمّال الفلسطينيين الذين يعملون في المستوطنات الصهيونية في الضفة الغربية وفي إسرائيل كحاملين وناقلين للفيروس ومصدر خطر على المجتمع.

ثالثاً: قراءة في السياسات الحيوية لإدارة الاحتلال خلال الوباء وسياسات التهميش وعدم رعاية الفلسطينيين الذين يقعون تحت سيطرتها في القدس وكفر عقب إلخ، وتفشي الوباء عند بعض المعتقلين في سجونها، ورمي العمّال المصابين على الحواجز؛ وتغيير قوانين تسمح للعمّال بالمبيت في إسرائيل، للحفاظ على وتيرة اقتصادها. واستغلال الإدارة الاحتلالية جائحة كورونا للتضييق لخطّة الضم لمساحة 30٪ من مساحة الضفة الغربية والضمّ الكامل لغور الأردن وفقاً لصفحة ترامب، واستمرار هدم البيوت والاعتقال. تعتمد الدراسة منهجياً عدة تقنيات مثل الملاحظة بالمشاركة وتحليل المعلومات والقوانين والإحصائيات.

مقدمة

تعدّ الكتابة اللحظية إحدى الصعوبات الأساسية في الكتابة، فهي لا تمنح الباحث القراءة الما بعدية، ذلك أنّ الحدث ما زال قيد التشكّل، وتتغير آثاره بشكل يومي. لذا طمح الباحث إلى الإحاطة بالموضوع من حيث تحليل الآنيّ. يمكن بالتأكيد، من ناحية سوسيولوجية، توصيف هذه الجائحة، وفقاً لمنطق

تعرض هذه المداخلة تأثير الوباء على المجتمع الفلسطيني بين سياسات السلطة وسياسات الاحتلال من خلال المحاور الثلاثة الآتية:

أولاً: قراءة في حالة الطوارئ وسياسات الحجر وأشكال اللامساواة التي تعزّزها سياسات السلطة الفلسطينية من خلال قوانينها الأخيرة، وسنّها قوانين لصالح كبار الموظفين للحصول على المزيد من المزايا. وانكشاف البنى الصحية ومحاولتها تعويض فشل سياساتها الاقتصادية والاجتماعية بالجوء إلى سياسات ذات طابع أمني - فرض الحجر وعدم التجوال والتفتيش والسياسات الحيوية والرقابة والعقاب - مترافقة مع «خطاب أبوي» يحمّل الأفراد مسؤوليتهم، واستعراض للقوة عبر حلقة يومية تسمى «الإيجاز الصحافي» لتمرير خطابات لمحاولة الحصول على شرعية مفقودة. ثم تأثير الجائحة على تعاضم الفروقات بين المناطق وبين الشرائح الاجتماعية المختلفة، والفجوة في الحصول على الخدمات والتعليم عن بعد وتطبيق فكرة الحجر في مناطق مكتظة سكنياً، وعدم حصول غالبية الفلسطينيين على رعاية صحية. وعدم قدرة الجائحة على تجسيد اللحمة بين طرفي الانقسام.

ثانياً: تعزيز الجائحة لهشاشة وتهميش فئات اجتماعية مثل العمّال المياومين وصغار التجار، وانكشاف مبادرات القطاع الخاص في المساهمة في أشكال التضامن الاجتماعي المجتمعي، ومساجلة صندوق «وقفه عز» الذي أنشأته السلطة والمساهمة الخجولة للقطاع الخاص فيه، وكذلك قرارات السلطة

دوركهايم، كظاهرة كلية في المجتمع الفلسطيني. والأزمة التي يتعرّض لها المجتمع الفلسطيني أزمة مركّبة، أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية بسبب مسبباتها المرتبطة بالعناصر الثلاثة وكذلك بتبعاتها على الأضعدة المذكورة.

انتشار الوباء وتأثيره

بدأ انتشار الوباء في فلسطين بعد تسجيل الإصابات الأولى بالفيروس في مدينة بيت لحم بفعل الإعلان عن إصابة مجموعة من السياح الكوريين الذين زاروا فلسطين نهاية شهر شباط/فبراير 2020 بعد عودتهم إلى بلادهم. على إثر ذلك، تمّ إغلاق محافظة بيت لحم ومدن متاخمة لها مثل بيت جالا وبيت ساحور المحيطة، تبعه فرض حالة الطوارئ. وحتى لحظة الانتهاء من كتابة هذه الدراسة بلغ عدد الوفيات 317، والإصابات ما يقارب 48 ألف حالة. فهناك 43 ألف حالة في الضفة الغربية وحدها و2600 في قطاع غزة وما يقارب 11 ألف حالة في القدس المحتلة وضواحيها، وقد تعافت 35 ألف حالة؛ بينما ما زال هناك 8000 حالة نشطة. أما في الشتات الفلسطيني فقد بلغ عدد الوفيات 6.100. وبحسب التوزيع الجغرافي، يتمركز جزء كبير من الحالات في مناطق جنوب الضفة الغربية، وتحديداً بين محافظتي الخليل وبيت لحم.¹¹⁰

تطبيق حالة الطوارئ

أعلنت السلطة الفلسطينية في الخامس من آذار/مارس 2020 حالة الطوارئ في الضفة الغربية إثر تفشي فيروس «كوفيد-19»، إذ أعلن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، في خطاب متلفز ألقاه بالنيابة عنه رئيس الوزراء محمد اشتية، حالة الطوارئ في فلسطين لمدة 30 يوماً قابلة للتجديد؛ تمّ تمديدها ثلاث مرات وسط سجال قانوني عن مدى دستوريتها في ظل غياب مؤسسة المجلس التشريعي المعطل بسبب الانقسام.

وقد عاش المجتمع الفلسطيني مع حالة الطوارئ في الضفة الغربية تجربة الحجر الصحي، في حين لم يخضع قطاع غزة لحالة الطوارئ بسبب عدم إعلانها من قبل السلطة المرتبطة بحماس. وقد استمرت الحياة في القطاع على طبيعتها، إلى حدّ كبير، باستثناء إقامة بعض المراكز الصحية للحجر وتسجيل بعض الحالات للقادمين من الخارج. واستمرت هذه الإجراءات حتى بداية شهر آب/أغسطس عندما بدأ الفيروس ينتشر في قطاع غزة، فعمدت السلطات إلى تطبيق منع التجوّل لمدة أسبوعين وتعطيل المؤسسات العامة. في بداية الأزمة وبداية تطبيق حالة الطوارئ لوحظ وجود تخبط، ويعود ذلك إلى غياب البناء المؤسسي. ويظهر لنا أنّ معالجة السلطة بالأساس معالجة وقائيّة وأمنيّة رقابية، لأنّ السلطة لا تمتلك الإمكانيات، والمقاربة الأمنيّة هي الوسيلة الأنجح لإخفاء ضعفها وتغليب فشل سياساتها الصحية والاجتماعية منذ قيامها في العام 1994. وتُظهر المشاهدات العينيّة أنّ المواطنين التزموا نسبياً بالحجر ورغم تفاوت التطبيق في المناطق، حيث شهدت بعض المناطق صرامة في التطبيق، خاصة في منطقة رام الله، في حين لم تتأثر مناطق أخرى. أما في المناطق الخارجة عن السيطرة الأمنيّة الفلسطينية، مثل كفر عقب، بقيت الحياة اليومية تجري كالمعتاد ولم تتأثر إطلاقاً. إلى حدّ كبير، التزم سكان المناطق التي تديرها السلطة بالإجراءات بسبب خوفهم وقلقهم على حياتهم وعدم ثقتهم بالنظام الصحي الفلسطيني. إنّ ردود فعل الناس مرتبطة بإرث طويل من منع التجول والعزلة وتخزين المواد وغيرها.

السياسات الصحية الفلسطينية

بالنظر إلى النظام الصحي الفلسطيني، نجد أربع جهات يقوم عليها هذا النظام وهي: وزارة الصحة الفلسطينية التابعة للسلطة الفلسطينية، وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين، منظمات غير حكومية، ومؤسسات في القطاع الخاص. تقدّم الخدمات الصحية عبر 735 مركزاً، 587 منها في الضفة

¹¹⁰ إحصائيات وزارة الصحة الفلسطينية من على موقع وزارة الصحة الفلسطينية، تمت زيارة الموقع بتاريخ 24 أيلول/سبتمبر 2020: <https://corona.ps>

بأنه يخدم مصلحة رجال الأعمال ولا يلبي الحد الأدنى من الحقوق. ونتيجةً للاحتجاجات العارمة التي شهدتها الضفة الغربية بسبب هذا القانون قررت السلطة إعادة صياغته وعرضه لاحقاً للإقرار.

الإدارة الصحية لـ «كوفيد-19»

بالتأكيد، لقد عرّت أزمة «كوفيد-19» دولاً كبرى تمتلك نظماً صحية واجتماعية متقدمة، وفتحت أبواب التساؤلات عنها وعن ماهية الدولة وعن سياساتها الاقتصادية والاجتماعية من قبل مواطنيها. وعلى الرغم من أن السلطة الفلسطينية تمتلك ميزانية تتكون من مصادر عدة أهمها ضرائب المقاصة والإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية، فإنها لا تستطيع التصرف فيها كأثر لتبعية السلطة للاحتلال الإسرائيلي وسياسات الدول المانحة، لكن الأهم هو تحكّم الإدارة الاحتلالية بنحو 60% من الموارد المالية للسلطة.¹¹⁵ وكما ذكرنا، فإنه بسبب الخلل البنوي في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسة، فقد أدارت الأزمة وفق منطق وقائي أمني ذرائعي. وسنعرض هنا أهم الإجراءات التي اتخذتها السلطة على الأصعدة المختلفة.

على المستوى الصحي الوقائي، أجرت السلطة حسب إحصائيات وزارة الصحة¹¹⁶ 184,885 فحصاً منذ 6 آذار/مارس 2020، وحتى كتابة هذه الدراسة، تم إخضاع حوالي 23 ألفاً ومائتين وأربعة أشخاص للحجر الصحي. وتطمح الوزارة إلى إجراء 500 فحص يومي، ولكن هذا منوط بالتطورات وبوقف التنسيق المعلن

الغربية و152 في قطاع غزة تدير 63 بالمائة منها وزارة الصحة.¹¹¹ أما بالنسبة لتوزّع عدد السكان على المراكز الصحية، فنجد أن لكل 4.599 مواطناً مركزاً صحي في الضفة الغربية، ولكل 12.376 مواطناً مركزاً صحي في قطاع غزة. أما أعداد المستشفيات فيبلغ 81. وترجع هذه الفجوة بين قطاع غزة والضفة الغربية إلى الكثافة السكانية في القطاع مقارنةً بالضفة الغربية، ولأسباب عديدة منها حصار «إسرائيل» لقطاع غزة منذ 14 عاماً، إضافةً إلى تبعات الانقسام بين حركتي «حماس» و«فتح». وتُظهر الإحصائيات غياب التخطيط في توزيع المستشفيات، ووجود سوء توزيع في المستشفيات وتفاوت في المناطق.¹¹² وكما هو معروف، تؤثر التوزيعات السكانية بشكل أساسي على الصحة والمرض والتميز والحرمان وعدم القدرة على الوصول إلى الخدمات. أما الإنفاق العام في القطاع الصحي فيتجلى لنا في أن المواطنين يصرفون على هذا القطاع بواقع 42%، تليهم السلطة الفلسطينية بميزانية 38%؛¹¹³ في حين أن عدد الأسر التي يغطيها التأمين الصحي يبلغ 190 ألفاً فقط. ويبيّن هذا بوضوح هشاشة السياسات الصحية الفلسطينية. علاوةً على ذلك، ثمة خلل بنيوي في توزيع الميزانيات، إذ يحظى الأمن بنسبة أعلى من الصحة التي تحظى بنسبة 11% من الميزانية. وبالإشارة إلى حصة بعض القطاعات ذات الأولوية، يظهر لنا أن حصة الأمن تبلغ 26%، والتعليم 20%، والصحة 11%، والتنمية الاجتماعية 8%.¹¹⁴ وقد قدّمت السلطة قبل عام مشروع قانون ضمان اجتماعي أثار موجة احتجاجات هي الأعلى في سلسلة الحركات الاجتماعية في الضفة الغربية ضد مسودة القانون، والذي اعتُبر من قبل الكثيرين

¹¹¹ وزارة الصحة الفلسطينية - التقرير الصحي السنوي، تمت زيارة الموقع بتاريخ 23 آب/أغسطس 2020. 2017. <http://www.moh.gov.ps/portal/wp-content/uploads/2018/08/MOH-Annual-Report-2017-Final-9-9-2018.pdf>

¹¹² إحصائيات وزارة الصحة، التقرير السنوي 2018، تمت الزيارة بتاريخ 15 آب/أغسطس 2020. [https://www.moh.gov.ps/portal/category/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%A7%D8%AD%D8%B5%D8%A6%D9%8A%D8%A7%D8%AA/](https://www.moh.gov.ps/portal/category/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%A7%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A7%D8%AA/)

¹¹³ سمير عبد الله، نقص وفجوة المهارات في القطاع الصحي (رام الله: معهد ماس للدراسات الاقتصادية، 2018)، 39.

¹¹⁴ تقرير أمان لعام 2019 سلسلة تقارير رقم: 158. تمت زيارة الموقع بتاريخ 15 آب/أغسطس 2020. https://www.amanpalestine.org/cached_uploads/download/2020/02/01/%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-1580554365.pdf

¹¹⁵ إحصائيات وزارة الصحة، التقرير السنوي 2018، تمت الزيارة بتاريخ 15 آب/أغسطس 2020. <https://www.moh.gov.ps/portal/category/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%A7%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A7%D8%AA/>

¹¹⁶ إحصائيات وزارة الصحة الفلسطينية من على موقع وزارة الصحة الفلسطينية، تمت زيارة الموقع بتاريخ 24 أيلول/سبتمبر 2020: <https://corona.ps>

تفويض إغلاقات متتالية وحظر تجوال ليلي وإغلاق المحافظات ومنع التنقل منها وإليها وفرض حظر من مساء الخميس حتى صباح الأحد، إضافةً إلى حظر كل التجمعات العامة وفرض غرامات على عدم ارتداء الكمامات والقفازات وكذلك على من لا يلتزم من أصحاب المنشآت والأفراد بقواعد التباعد الجسدي. كذلك فرضت مجموعة من الإجراءات للحد من فتح المحلات التجارية والمؤسسات الرسمية، في حين أبقى على المصارف ممّا فتح تساوّلات في الشارع عن دلالات ذلك ومبرراته.

ومن الملاحظات الميدانية أنّ الجمهور التزم إلى حدّ ما بالقوانين، وذلك لسببين: الأول خوف الناس على حياتهم، والثاني عدم الثقة بالمنظومة الصحية الفلسطينية. وقد لوحظ أنه خلال الموجة الأولى لم يكن عددُ الإصابات عالياً، ليرتفع مع الموجه الثانية التي بدأت في أواخر شهر حزيران/يونيو. وتعتقد السلطات أنّ سبب هذه الزيادة الممارسات الاجتماعية المرتبطة بالأعراس والمآتم وغيرها.

وقد اندلعت في بعض المناطق تظاهرات احتجاجية على قرارات الإغلاق كالخليل كبرى مدن الضفة الغربية وكذلك نتيجة للتفاوت في فرض القوانين، إذ تمّ تطبيق الحجر بصرامة في مدينة رام الله، بينما لم تحترم قواعد الحجر في مدن فلسطينية أخرى. وعقب الاحتجاجات خففت السلطة القيود وسمحت للمواصلات العامة بالعمل من جديد والسماح بالحركة التجارية. واجهت إجراءات السلطة صعوبة التطبيق، خاصّةً في المناطق خارج سيطرة السلطة، والتي تُصنّف ضمن مناطق ج، مثل كفر عقب التي تعيش حياة عادية كما لو أنها في بلد آخر، وكذلك الكثير

بين السلطة الفلسطينية وسلطات الاحتلال. وتظهر التقارير المختلفة أنّ المواد الرئيسية المطلوبة مثل مجموعات الفحص ومعدات الوقاية الشخصية وأجهزة التنفس الاصطناعي والمعدات اللازمة لوحدة العناية المركزة، ما زالت ناقصة، ويعكس هذا الوضع الهش للنظام الصحي الفلسطيني حتى قبل هذه الأزمة. وحسب تقرير مكتب الأمم المتحدة، ما زال هناك نقص كبير في توفير معدات الحماية الشخصية من كمامات ومنظفات. والأهم فإنه على المستوى الشفائي السريري، تملك السلطة فقط 20 جهاز تنفس صناعي و22 جهازاً لرصد مرضى الفيروس و55 جهازاً لتكثيف الأوكسجين وذلك حسب مكتب الأمم المتحدة¹¹⁷ (أوتشا). كما تظهر الملاحظات العينية أنّ السلطة الفلسطينية طلبت من المواطنين عدم إجراء الفحص إلا في حالة المخالطة. وفي أواخر شهر أيلول/سبتمبر ظهرت ضائقة بالمسوحات، إذ اتهمت السلطة الفلسطينية سلطات الاحتلال بإفساد 100 ألف سمحة نتيجة عرقلة دخولها وتركها دون حماية¹¹⁸.

لقد تمّ تحويل غالبية الحالات للحجر المنزلي، ويعود هذا إلى قلّة المراكز وإلى رفضها في المخيال الاجتماعي العام باعتبارها مراكز موبوءة وموصومة اجتماعياً وقمعيةً. وتحوّلت مراكز الحجر الصحي في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مؤسسات قامعة، ويذكرنا هذا بمقاربات جوفمان Goffman عن أنّ بعض المؤسسات الصحية تضحي قمعية¹¹⁹ علاوةً على الاكتظاظ. وقد شهد المجتمع الفلسطيني عدة احتجاجات وحملات ضد مراكز الحجر الصحي في أريحا ورفح وعدم احترام ظروف الحجر الصحية. أما على المستوى الإداري فقد عملت السلطة على

¹¹⁷ تقرير حالة الطوارئ الناجمة عن (كوفيد-19)، تقرير الحالة الثالث عشر (1-14 تموز/يوليو 2020). مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، تمت زيارة الموقع بتاريخ 15 آب/أغسطس 2020 <https://www.ochaopt.org/ar/content/covid-19-emergency-situation-2020-report-13>

¹¹⁸ أكدت وزيرة الصحة مي الكيلة أنّ سلطات الاحتلال الإسرائيلي تسببت بإتلاف 100 ألف مسحة خاصة بفيروس «كورونا» المستجد، بسبب عرقلة إجراءات دخولها من الأردن إلى فلسطين بالتنسيق مع الأمم المتحدة قبل أيام، جريدة الحدث، بتاريخ 22 أيلول/سبتمبر 2020. تمت الزيارة في 24 أيلول/سبتمبر.

<https://www.alhadath.ps/article/128948/%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%8A%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%AA%D8%B3%D8%A8%D8%A8-%D8%A8%D8%A5%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%81-100%D8%A3%D9%84%D9%81-%D9%85%D8%B3%D8%AD%D8%A9-%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D8%A9%D8%A8%D9%80%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7>

¹¹⁹ Eving Goffman, Asiles. Etudes sur la condition sociale des malades mentaux (Paris: Collection Le sens commun, Minuit 1986)

من مناطق ج في الخليل ومحافظات شمال الضفة الغربية. كما أنّ انتشار الفيروس كان ظاهرًا في بعض المخيمات مثل بلاطة قرب نابلس والجلزون والأمعري قرب رام الله، حيث الاكتظاظ في الأحياء الفقيرة والمخيمات يجعل هؤلاء السكان أكثر عرضةً للمرض ويفتح التساؤلات عن مدى نجاعة إجراءات الحجر الصحي.

أما في قطاع غزة فقد تمّ فحص 13,202 عينة، ويوجد حوالي 338 شخصًا في ستة مراكز حجر صحي. ولم تتغير كثيرًا حالة قلة انتشار الفيروس فيه، إذ لم تدخله من الخارج سوى مجموعة صغيرة، فقد بقي معبر رفح الحدودي الذي يربط القطاع مع مصر مغلقًا ولم يُفتح إلا في حالات نادرة جدًا ولعدد محدود جدًا من الأفراد، تحديداً العائدون. وعلى عكس الضفة الغربية، سمحت سلطة «حماس» بدءًا من 27 نيسان/أبريل بفتح المطاعم والفنادق والمنشآت السياحية، مع الدعوة إلى الالتزام بالقواعد الصحية والتباعد الجسدي. ثم عملت على فتح المساجد والأسواق العامة الأسبوعية وقاعات الأفراح والمقاهي والمطاعم والأسواق والملاعب. وما زال الخروج من قطاع غزة عبر حاجز بيت حانون «أيرز» شبه مغلق بواقع 80 شخصًا أسبوعيًا حسب مكتب الأمم المتحدة (أوتشا)، تقرير حالة الطوارئ الناجمة عن فيروس كورونا¹²⁰ وفي بداية شهر آب/أغسطس، عاد الوضع ليشتدّ صعوبةً في القطاع حيث فرضت السلطات منع التجوّل بالقوة، وترافق هذا مع انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة، ما زاد من صعوبة الحياة اليومية.

الآثار الاقتصادية

حسب مركز الإحصاء الفلسطيني وتبؤاته الاقتصادية لعام 2020، تقدّر الخسائر المتوقعة عن انتشار «كوفيد-19» على الاقتصاد الفلسطيني بـ2.5 مليار دولار أميركي، وهناك توقعات بانخفاض 14 بالمائة

من الناتج المحلي. وحسب مركز الإحصاء، يقدر حجم الخسائر في نشاط الزراعة والصيد بحوالي 200 مليون دولار، والنشاط الصناعي بـ362 مليون دولار، وقطاع الإنشاءات بـ220 مليون دولار، والخدمات بـ1175 مليون دولار. لقد أثر الوباء بشكل ملموس على كل القطاعات الفلسطينية إذ تعطلت فعليًا عجلة الدورات الاقتصادية وارتفعت حالة البطالة لتصل إلى أرقام غير مسبوقة، ويقدم مركز الإحصاء الفلسطيني أرقامًا تصل إلى 45 بالمائة في قطاع غزة و40 بالمائة في الضفة الغربية. ويعود هذا إلى استمرار إغلاق المحلات التجارية ورياض الأطفال والمدارس والجامعات وإغلاق بعض المصانع والمنشآت وتراجع العوائد الضريبية وتراجع حركة التجارة مع الصين. إضافةً إلى فقدان حوالي 150 ألف عامل لأعمالهم؛ وجلّ هذه الفئات من العمّال المياومين والسائقين.

بالتأكيد، أجّجت الأزمة الصعوبات على أصحاب المنشآت الصغيرة والذين تُقدّر نسبتهم حسب مركز الإحصاء الفلسطيني بـ88.6% من المجموع الكلي للمنشآت الفلسطينية. وقد حاولت السلطة التخفيف من إجراءاتها فسمحت للمصانع بإعادة فتح أبوابها والعمل بنسبة 50 بالمائة من العمال فيها، وسُمح للورش الحرفية (الكراجات وورش الحدادة ومحلات الأثاث) بالعمل لبضعة أيام في الأسبوع، ومحلات البيع بالمفرق خلال أيام الجمعة فقط. وقد تضررت النشاطات الزراعية، وأسعار الأعلاف والأسمدة والمبيدات، وتراجع الطلب بسبب نقص القوة الشرائية وإغلاق الأسواق المحلية ووقف التصدير. وكذلك الحال بالنسبة لسوق الحيوانات ومنتجاتها. لقد ضاعفت عمليّات العزل من الصعوبات التي تعيشها مناطق معينة، ممّا زاد من صعوبات العيش. وتتوقع وزارة التنمية الاجتماعية أنّ 100,000 أسرة في مختلف أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة ستضاف إلى قائمة الأسر الفقيرة الجديدة بحلول نهاية شهر نيسان/أبريل. وكذلك في قطاع غزة، تشير تقديرات وزارة العمل إلى أنّ نحو 38,000 عامل من بين 130,000

¹²⁰ تقرير حالة الطوارئ الناجمة عن (كوفيد - 19)، تقرير الحالة الثالث عشر (1-14 تموز/يوليو 2020). مكتب الأمم المتحدة لتسويق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، تمت زيارة الموقع بتاريخ 15 آب/أغسطس 2020 <https://www.ochaopt.org/ar/content/covid-19-emergency-situation-report-13>

عامل مسجّل سيحتاجون إلى المساعدات الإنسانية العاجلة بناءً على حالة الفقر وغيرها من الظروف الاجتماعية والاقتصادية¹²¹.

المستوى الاجتماعي

ويشعر بعض الباحثين¹²² بوجود تعاضم للمشاكل الاجتماعية والعنف بسبب بقاء الجميع في فضاءات ضيقة وبسبب ضيق الأوضاع المعيشية، ودخول مجموعة كبيرة من العائلات دائرة الفقر بسبب فقدان الدخل وسبل العيش. وتُظهر التقارير المختلفة أنّ سكان المناطق المصنّفة ج، والتي تسيطر عليها سلطات الاحتلال، تعاني من صعوبات بالغة بسبب قربها من المستوطنات الإسرائيلية وعزلها عن المناطق الفلسطينية الأخرى. وقد تبدّلت بالتأكد العادات الاجتماعية الحميمة والزيارات والمصافحة وغيرها.

التعليم

لقد تمّ إغلاق المنشآت التعليمية مطلع شهر آذار/مارس. وحسب الإحصائيات، فإن حوالي 1.43 مليون طفل في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة يحتاجون للوصول إلى منصات التعلّم عن بُعد وتلقي الرسائل التوعوية التي تتناسب مع أعمارهم بشأن فيروس كورونا. وفي المناطق المعزولة والفقيرة، ثمة احتياج لتأمين وصول الانترنت إلى حوالي 360,000 طفل لتأمين تعليمهم عن بُعد. وتحتاج 3,037 مدرسة إلى التنظيف والتعقيم. وهناك فجوات في التمويل اللازم لإعادة تأهيل مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في حالات الطوارئ في المدارس. وهذا يظهر التفاوت الجغرافي والطبقي المتعاضم في الأراضي الفلسطينية. أما الجامعات فقد انتقلت إلى التعليم عن بُعد مع ظهور بعض الأزمات المرتبطة بقضايا حقوقية لها علاقة بعدم دفع مستحقات

لموظفين وإنهاء خدمات بعض الموظفين، كما حدث في جامعة بيت لحم على سبيل المثال. ويظهر التعلّم غير الوجيه بأنّ هذا النوع من التعليم يكرّس الفجوات بين الطلبة وظروفهم المعيشية، إذ تلعب اللامساواة الاجتماعية، المرتبطة بظروف السكن وعدد أفراد الأسرة والحصول على الانترنت، دوراً في الحصول على جودة هذا النوع من التعليم. ومن المؤكّد ستكون لجائحة كورونا تبعات على الجامعات الفلسطينية لناحية قدرة إمكانية دفع الطلبة للرسوم المستحقة واستمرارية تقاعس السلطة الفلسطينية عن دفع مستحقاتها للجامعات الفلسطينية.

استعراض للسلطة وخطابات أخلاقية وتعاضم المنظومة الرقابية

كما في أماكن أخرى من العالم، عمدت السلطات والأجهزة الأمنية، عبر سلسلة الإجراءات الاحترازية المتخذة لمنع تفشّي الجائحة، إلى تطبيق حالة الطوارئ وتعميم «حالة الخوف». ولجأت السلطة الفلسطينية إلى عقد لقاء تلفزيوني دوري أطلقت عليه تسمية «الإيجاز الصحافي» يظهر من خلاله الناطق الرسمي باسم الحكومة إبراهيم ملحم وكذلك بعض الوزراء كوزير الصحة مي كيلة ورئيس الوزراء محمد شتية لمخاطبة الجمهور عبر تلفزيون فلسطين وإبلاغ المواطنين عن الإجراءات الجديدة وحصيلة الإصابات، إلخ. تتبّعاً لهذه المؤتمرات الصحافية يمكننا أن نلخص بعض الملاحظات: تركز هذه التصريحات على استخدام خطاب أبوي وأخلاقوي؛ إذ عملت السلطة منذ بداية الأزمة على تقديم نفسها كمؤسسة تعمل من «أجل الصالح العام» وتقدّم حالة الطوارئ ك«برادغيم اعتيادي» وتقدم نفس «الديباجة دائماً: «الحفاظ عليكم وعلى أمنكم و«ساعدونا لنساعدكم»، حتّى وصل الأمر بالناطق الرسمي ملحم إبراهيم إلى الشروع بإعطاء «دروس أخلاقية» عن انتشار الأوبئة بسبب «عدم وعي الناس» واستخدام عبارة «ساعدونا لنحافظ على

¹²¹ تقرير حالة الطوارئ الناجمة عن (كوفيد-19)، تقرير الحالة الثالث عشر (1-14 تموز/يوليو 2020). مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، تمت زيارة الموقع بتاريخ 15 آب/أغسطس 2020 <https://www.ochaopt.org/ar/content/covid-19-emergency-situation-2020-report-13>

¹²² مقابلات أجراها الباحث مع عيّنة عشوائية في الفترة الواقعة ما بين 15 نيسان/أبريل و25 تموز/يوليو 2020 في مدينة رام الله فقط بسبب عدم القدرة على الخروج من المدينة.

وعيكم» و«ساعدونا لنحميكم من استهتاركم» و«عملت الحكومة وتعمل على حمايتكم، والآن حان دوركم أن تحموا أنفسكم وتحملوا المسؤولية معنا».

واستهدف في خطابه المتكررة فئات اجتماعية معينة، كمخاطبة الأطفال تارةً وتارةً أخرى الحجات - السيدات كبيرات السن - إلخ، وذلك لاستمالة الناس عبر تكرار عبارات نجاعة قرارات السلطة ومناصفة الدول العظمى في إدارة الأزمة بسبب «حكمتها». وقد «تطوع»، أو ربما نقول «اتفق ممثلو العشائر مع بعضهم البعض»، لمساندة السلطة في فرض الحجر وتطبيق الإجراءات¹²³، إذ عبّر داود الزير، أحد أبرز وجهاء العشائر في منطقة جنوب الضفة الغربية، عن رغبته بمساندة السلطة في إنفاذ سلطتها، قائلاً «يجب أن تكون هناك وثيقة شرف، ويجب إلزام الناس بعدم إقامة أفراح وبيوت عزاء»، ويتابع الشيخ داود الزير «إن المواطنين ينقسمون بين مستهتر بالفيروس وغير مؤمن به، وآخر معاند لقرارات الحكومة...»، و«أن من الواجب التحرك لمساعدة الحكومة الفلسطينية في هذا الظرف الصعب»، مشيراً إلى أن وثيقة الشرف «تمت الموافقة عليها من مختلف وجهاء العشائر في جميع المحافظات الفلسطينية، للحد من تفشي الوباء».

وكذلك فعل رئيس السلطة في خطابه المتلفزة. فعلى سبيل المثال، في كلمته الموجهة إلى الناس عبر تلفزيون فلسطين بتاريخ 24 حزيران/يونيو 2020، استخدم خطاباً أبويًا فقال «يا أبناء شعبنا الفلسطيني المرابط والصابر، أخطبكم وأنا واحد منكم.. أخطبكم ليس فقط كرئيس، بل أيضاً كأب وأخ لكل واحدة وواحد منكم... وأجدني اليوم مضطراً إلى مخاطبتكم من جديد، وبالذات أمام تفاقم انتشار الفيروس بشكل شديد الخطورة، لكي نعمل سوياً، الحكومة والشعب؛ وكل من موقعه وفي حدود اختصاصه ومسؤوليته، لتوفير أقصى درجة ممكنة من إجراءات الوقاية، انطلاقاً من التوجيه النبوي الكريم: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته...» (لقد نجحنا سوياً أيها الأحبة في بدايات ظهور هذا الوباء،

وبالتزامكم وتضامنكم ووعيكم في مواجهته والحد من انتشاره في أضيقت نطاق ممكن، وبدرجة نالت إشادة واحترام العالم أجمع (...). هذه العبارة كررها أيضاً الناطق الرسمي ورئيس الوزراء، وكأن السلطة الفلسطينية تمتلك منظومة صحية فعّالة ومنظومة ضمان اجتماعي عادل؛ ونظام معونات اجتماعية للمتضررين من الجائحة وتبعاتها، أو كأن السلطة قادرة على فرض الاجراءات، في ظل الأزمة المالية الخانقة التي تعيشها بسبب توقف إسرائيل عن تحويل أموال المقاصّة لها ممّا أثر على الرواتب وحجم الاستقطاعات الشهرية، إذ يتم دفع 50% فقط من قيمة الراتب. علاوة على أنّ جزءاً كبيراً من الموظفين يتقاضون رواتب أقل من 580 دولاراً أمريكياً شهرياً، ما يعني أنّ أكثر من 40% من موظفي السلطة الفلسطينية يعيشون تحت خط الفقر¹²⁴. كذلك فعلت حركة «حماس» إذ رفعت خلف منصّة الناطق الرسمي باسمها في مدينة غزة شعار «نمنع استهتاركم لحمايتكم». بالطبع، لا تمثل ممارسة السلطة حالة استثنائية، لكن هذا الخطاب الأخلاقي لا يقدم بالتوازي مع تعويضات ذات قيمة - باستثناء مبالغ زهيدة أعطيت لشرائح متضررة - أو ممارسات على الأرض أو محاولات الحماية خارج الفعل الوقائي، الأمر الذي يجعل من هذا الخطاب مجرد مادة من أجل إلقاء المسؤولية على المواطنين والتّصل من مسؤوليات السلطتين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

والوضع في القطاع الخاص ليس أفضل حالاً، حيث يعمل المواطنون في هذا القطاع ويعملون في منشآت صغيرة، وجزء كبير من هؤلاء انضم أو سينضم قريباً إلى دائرة الفقر بسبب توقف الأعمال والمنشآت الصغيرة والحرفيين والمهنيين الصغار ومحلات الورش الصغيرة. في حين أنّ مقارنة السلطة مقارنةً وقائيةً أمنية تقوم على الإغلاق والحجر. يُخفي هذا الخطاب الأخلاقي ضعف المؤسسة الرسمية والخلل البنوي فيها، وأيضاً يستعيز عن تعويض خسائر المواطنين في القطاعات المختلفة بخطاب عاطفي.

¹²³ تقرير الجزيرة بتاريخ 2020/7/11، تمت الزيارة بتاريخ 14 أيلول/سبتمبر 2020، <https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/7/11>

¹²⁴ تصريحات وزير المالية بتاريخ 2019/3/10 بشأن خطة الطوارئ وأزمة المقاصة مع إسرائيل. <https://nn.ps/news/Palestine/2019/03/10/209284>

وقد تجلّت هذه المقاربة الأمنية الآنف الذكر في إجراءات تفرض بعض القيود على الحركة والتنقل، وترافق ذلك مع حملات إيقاف عشوائي للسكان وإقامة الحواجز التي أطلقت عليها السلطة الفلسطينية اسم «حواجز المحبة». في حين تُظهر شهاداتُ بعض المواطنين¹²⁵ أنّ ممارسات تجسّد المحسوبية والمحاباة والتمييز والمزاجية كانت تطبّق على هذه الحواجز، كجواز مرور أفراد دون غيرهم، علاوةً على عسكرة وتقسيم المناطق. ويرى الكثير من المبحوثين أنّ السلطة قد استغلّت الأزمة من أجل خدمة السلطات وإحكام السيطرة الأمنية على الفضاء العام ومحاولة تعويض شرعيتها المفقودة وذلك عبر ممارسات باعتبارها قوة حامية لها، والتغطية على قصور سياساتها الاجتماعية وفشلها السياسي.

كما منحت حالة الطوارئ السلطة الفرصة للحدّ من تصاعد الاحتجاجات بين أوساط قطاعات عديدة، من نقابات العمل والأطباء والمعلمين والحراكات التي نظّمت ضد قانون الضمان الاجتماعي وضد الانقسام وضد الفساد، إلخ. وتمّ في بعض الأحيان استغلال الجائحة كذريعة لتقييد الحقوق الرقمية وخصوصية استخدام الإنترنت، ونُفذت اعتقالات طالت العديد من الصحافيين بذريعة التحريض وبثّ البلبلة وخرق قوانين حالة الطوارئ. وكذلك تمّ التضييق على الحريات، من ضمنها حرية الحركة والتنقل وحرية التجمع والتجمهر، واعتقلت السلطة عشرة أشخاص من مجموعة «شباب الحراك ضد الفساد» بتهمة التجمهر، وقد تمّ الإفراج عنهم لاحقاً بعد ضغوط شعبية. وكذلك حاولت قوى شُرطيّة وأمنيّة فلسطينية فضّ احتجاج مواطنين في مخيم بلاطة بالقوة، وقتلت مسؤول حركة «فتح» في المخيم. وكذلك شهدت العديد من منصات التواصل الاجتماعي دعوات للتظاهر والإضراب ضد «سلطة النقد» وضد فرض الغرامات من قبل المصارف على الشيكات المرجعة وضد تفرّغ تأجيل القروض لمدة أربعة أشهر، والتي طالبت سلطة النقد المصارف بتفويضها. ويتّهم المواطنون سلطة النقد بجني أرباح

طائلة من هذه العملية المغلّفة بمساعدة الناس. وكذلك حراكات بعض الأهالي ضد بعض المدارس الخاصّة لخصمها رواتب الموظفين لديها.

يرى العديد من المواطنين¹²⁶ أنّ السلطة سنّت مجموعةً من الإجراءات بهدف الحفاظ على مصالح القطاع الخاص وبعض القطاعات الصناعية والتجارية المتحالفة معها ومع مصالح بعض مسؤولي السلطة، فقد أورد مثلاً أحد المبحوثين أنّ السلطة قررت السماح لمحلات غسل وكّي الملابس بالعمل، في حين منعت قطاعات أخرى. تبعت هذه الإجراءات مجموعةً من الاحتجاجات، منها احتجاج النقابات واحتجاج العاملين في القطاع الصحي.¹²⁷ فقد قررت النقابات تنظيم الإضراب احتجاجاً على سياسات المصارف الفلسطينية المدعومة من سلطة النقد الفلسطينية والتي تهدف إلى إذلال الموظفين، إذ قامت بفرض ضرائب باهظة على الشيكات المرجعة، علماً أنّ جزءاً كبيراً من المواطنين لم يستلم رواتبه كاملة.

كما أظهرت الجائحة أزمة تمثيل السلطة إذ ظهرت في كثير من الأحيان حالة تخبط في الصلاحيات، فعلى سبيل المثال قررت السلطة بتاريخ 7 نيسان/أبريل 2020، عبر لسان ناطقها إبراهيم ملحم، تمديد الإغلاق لبضعة أيام، بينما أعلن العديد من المحافظين أنّ محافظاتهم مستثناة من قرار الإغلاق، مثل رام الله والخليل ونابلس. وقد دفع هذا الأمر مجموعات كبيرة من الناس إلى الاعتقاد بأن هذه القرارات رضوخ لسلطة ممثلي الغرف التجارية والقطاع الخاص التي ترغب باستئناف نشاطاتها الاقتصادية. ونتيجة لهذه البلبلة في الشارع، عادت السلطة لتؤكد على نفاذ قراراتها وإلغاء قرارات المحافظين.

¹²⁵ مقابلات مع مواطنين في الفترة الواقعة ما بين 20 حزيران/يونيو إلى 20 تموز/يوليو 2020.

¹²⁶ مقابلات أجريت في مدينة رام الله بتاريخ 21 حزيران/يونيو 2020.

¹²⁷ تقرير إخباري، القطاعات الصحية تعلن الإضراب، وكالة «معا»، 2020، تمت زيارة الموقع بتاريخ 28 أيلول/سبتمبر 2020.

كورونا تفشل في تجسير الهوة بين طرفي الانقسام

وَزَعَتْ نحو 500 طرد غدائي للأسر المحتاجة جدًّا والتي لا تستفيد من أي قنوات أخرى، والمتضررة من أزمة كورونا، كما قامت بتوفير نحو 800 طرد صحيّ تمّ توزيعها من خلال بعض البلديات في قطاع غزة. وكذلك مبادرات لبعض مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية على سبيل المثال مركز العمل التنموي (معًا)، الذي قدّم مساعدة في تهيئة مراكز الحجر بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية بقيمة 81 ألف دولار أميركي، شملت: حرامات، فرشاة، وسائد، حصر، سلة مواد تنظيف، ملابس نسائية، وكذلك توزيع حقائب صحيّة وقسائم شرائية. وكذلك اللجنة الوطنية الإسلامية للتنمية والتكافل الاجتماعي، «التكافل»، ولجان الإغاثة الزراعية الفلسطينية وأيضًا مبادرة «أنتج غذاءك واحم عائلتك في قطاع غزة»¹²⁸.

حرّك الوباء من جديد هذا الإرث ودفع بمجموعات أهلية، والتي يمكن حصرها بمبادرات شبابية ومجتمعية، قامت بتوزيع طرود غذائية ومساعدات طبية وتوزيع معقّمات وكمامات وقفازات وتوزيع أموال نقدية، وكذلك مؤسسات أهلية وجمعيات خيرية إلى تعقيم شوارع وتوزيع وجبات غذائية إلخ. وكذلك قام بعض البلديات، مثل بلدية رام الله، بتوزيع أشغال وأشجار على البيوت لمساعدة الناس على الزراعة في بيوتهم وإقامة حدائق منزلية تحت شعار «خلي بيتك أخضر». الملفت أنّ هذه الجائحة دفعت مجموعات كبيرة من الفلسطينيين إلى الاهتمام بالزراعة في البيوت والحدائق، وفتّح نقاشات مجتمعية حول فكرة الأمن الغذائي والسيادة وعدم التبعية؛ علاوة على السجلات الصحية المرتبطة بالعودة إلى المنتجات الطبيعية مقابل المواد الكيماوية والصناعية حاملة الأمراض. وطبعًا الانفكاك من التبعية الاقتصادية للاقتصاد الاحتلالي الإسرائيلي. أما الشكل الثاني فهو مبادرات من مبادرات القطاع الخاص، أشهرها صندوق «وقفه عز»، إذ أنشأت السلطة، بقرار من رئيس السلطة ورئيس الحكومة محمد اشتية، صندوق «وقفه عز» تحت شعار «البلد بحملها أهلها». يدير هذا الصندوق

لم تحدّ حالة الوباء من استمرار الانقسام الداخلي، إذ تبادل طرفا إدارة الانقسام، السلطة الفلسطينية وحركة «حماس»، الاتهامات، إذ اتهمت «حماس» السلطة الفلسطينية في رام الله بعدم تقديم الدعم الكافي لمجابهة كورونا، بينما اتهمت السلطة الفلسطينية في رام الله سلطة غزة بالتنسيق مع الإسرائيليين للحصول على تدريبات صحية غير معلن عنها، كما قامت تيارات مقرّبة من الأخيرة بتاريخ 12 نيسان/أبريل بنشر منشورات تدّعي بأن «حماس» قامت بتدريب بعض أطبائها على الحاجز الإسرائيلي في معبر بيت حانون «حاجز إيرز» - الحاجز الذي يفصل قطاع غزة عن «حدود الإدارة الاحتلالية». وكذلك فعلت مواقع صحافية مقرّبة من حركة «حماس»، إذ اتهمت السلطة بتلقّي أطبائها تدريبات من قبل أطباء إسرائيليين في جامعة الاستقلال بمدينة أريحا. وكذلك محادثات المصالحة لم تستطع حتى اللحظة تجسيد إنهاء حالة الانقسام الداخلي. وبالنظر إلى أشكال التضامن الاجتماعي الأهلي، يمكننا تقسيم الأخير إلى قسمين: قسم أهلي مرتبط بمجموعات أهلية، وقسم مرتبط بالقطاع الخاص كنموذج «صندوق وقفه عز». مع بداية انتشار الوباء، شرعت مجموعات أهلية فلسطينية إلى مساعدة العائلات لمواجهة تبعات كورونا عليها، وذلك عبر مبادرات جمعية عدّة غالبيتها قامت على الدعم العيني - المادي الإغاثي. تركّز هذه المبادرات على إرث مجتمعي طويل من التضامن والتكافل الاجتماعي ومن تجارب سابقة في فترات طويلة كإحدى بنى الصمود والمقاومة الفلسطينية. ولكن وبفعل تبدّلات عميقة جرت في السياق الفلسطيني وفي هيمنة السلطة الفلسطينية على الفضاءات العامة والعمل على قبولية أشكال التضامن، والذي ترافق مع سياسات عملت على تهميش العمل الطوعي، تراجعت قوّة هذه المبادرات مجتمعيًا. ففي قطاع غزة برزت مبادرات عدّة، كمبادرة «جسد واحد» المنبثقة عن «حملة إحسان التطوعية»، وحملة «فكر بفيرك» والتي بدورها

¹²⁸ علي، عبد الوهاب، الحملات والمبادرات الإغاثية في قطاع غزة خلال جائحة كورونا، مدونة: «كورونا في الحياة الفلسطينية»، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، تمت الزيارة بتاريخ 21 أيلول/سبتمبر 2020. <https://www.palestine-studies.org/ar/node/1650093>

السياسات الحيوية لإدارة الاحتلالية

منذ خضوع الضفة الغربية وقطاع غزة للاحتلال عام 1976، بدأ الاقتصاد الاحتلالي الاعتماد على اليد العاملة الرخيصة من العمّال الفلسطينيين. ومع بدء ظهور جائحة كورونا، فرضت سلطات الاحتلال طوقاً وحصاراً على محافظة بيت لحم لتمنع عمّالها من الوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل. ونتيجةً لضغط أرباب العمل في إسرائيل، سمحت الأخيرة لعمّال قطاعات الإنشاءات، والمقدّر عددهم بـ65 ألف عامل، بالدخول وذلك حرصاً على عدم خسارة هذا القطاع فيها.

وفرضت إسرائيل على العمّال الدخول إلى إسرائيل والبقاء فيها من دون السماح لهم بالتنقل، وذلك للحفاظ على وتيرة العمل في القطاعات المختلفة، وذلك شرط التنسيق المسبق مع صاحب العمل لتأمين أماكن المبيت والشروط الصحية الملائمة. ومنحت سلطات الاحتلال تصاريح لـ55 ألف عامل وحسب أكثر من مصدر فإن ذلك يتم بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية. يبلغ عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات في أراضي الضفة الغربية 133.300 عامل وعاملة حتى نهاية 2019، بنسبة 14٪ من إجمالي العاملين في فلسطين، و19٪ من إجمالي العاملين في الضفة الغربية. ويعمل 23.000 من هؤلاء العمّال في المستوطنات غير الشرعية و110.000 في داخل إسرائيل، ويبلغ متوسط أجرهم اليومي 254 شيكلاً، مرتفعاً بقيمة 11 شيكلاً عن عام 2018. وبينما يملك 71٪ من هؤلاء العمّال تصاريح عمل، يعمل 21٪ منهم من دون تصريح، ويضطرون في الغالب إلى المبيت فترات طويلة في إسرائيل. ومع بداية الأزمة، قامت قوات إسرائيلية بإلقاء عامل فلسطيني مريض على حاجز بيت سيرا بتاريخ 25 آذار/مارس

رجال أعمال فلسطينيون، وقد ضمّ في عضويته 30 شخصية فلسطينية من ممثلي القطاع الخاص والغرف التجارية ورجال الأعمال. ولأنّ جلّ الأعضاء الفعليين فيه من رواد القطاع الخاص الفلسطيني، عزف عددٌ كبيرٌ من المواطنين عن التبرّع للصندوق.¹²⁹

هدفُ الصندوق، كما يصرّح عنه مديره، هو «المساهمة في توفير مقومات العيش الكريم لإخوتنا وأخواتنا ممّن تقطعت بهم سبل العيش الكريم في هذه الأوضاع، وتحديدًا الأسر التي كانت بالكاد تتدبر قوت يومها قبل الجائحة، وصغار الكسبة وعمال المياومة والعمال الموسميون وغيرهم ممّن كانوا يتدبرون عيشهم الكريم من عرق جبينهم كل يوم بالكدح والعمل لذلك اليوم»، وأعلن الصندوق أنه سيقدم مبلغ 700 شيكل، أي ما يقارب 250 دولاراً. ولم يتمّ جمع الأموال التي كان من المفترض تحصيلها، وهي مبلغ 20 مليون دينار أردني¹³⁰. أما التبرعات التي جمعت فقد جاءت متواضعة، إذ جمعت تبرّعات من 138 شركة ورجل أعمال. وقد بلغت حصيلة الصندوق حتى تاريخ 9 أيار/مايو 2020 ما يقارب 54 مليون شيكل، أي ما يقارب 16 مليون دولار (تقريباً أقلّ من 11 مليون دينار أردني)، وكان الصندوق قد وضع الهدف من التبرعات بلوغ 20 مليون دينار أردني.

المساعدات الخارجية

تلقت السلطة الفلسطينية مجموعة من المساعدات الدولية المتعددة على شكل مساعدات ومنح وقروض ومساعدات ودعم مواد وبرامج من عدة دول من دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية، كان آخرها إعلان البنك الدولي عن منحة بقيمة 30 مليون دولار مساعدات لمتضرري جائحة «كورونا» في الأراضي الفلسطينية؛ مخصصة لمساعدة ما يقارب 90 ألف أسرة¹³¹.

¹²⁹ أسعد، أحمد، «البلد بجمالها أهلها»: صندوق وقفه عز، على موقع مدونة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، تمت الزيارة بتاريخ 18 أيار/مايو 2020 <https://www.palestine-studies.org/ar/node/1650092>

¹³⁰ المرجع السابق.

¹³¹ بيان للبنك الدولي بتاريخ 2020/7/28، موقع وفا الإخباري <https://www.wafa.ps/Pages/Details/6781>

¹³² النتائج الأولية لمسح القوى العاملة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. تمت الزيارة بتاريخ 15 تموز/يوليو 2020. <http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&itemID=3747>

مساحات ضيقة من الأرض ولا سيادة لها لا على الحدود الخارجية ولا على الحدود مع «المناطق تحت السيطرة الإسرائيلية»؛ وهو يعبر عما أسميته سابقاً استعراضاً «للسلطة الوهمية». وينسحب هذا على تقاعس السلطة الفلسطينية عن جلب رعاياها من الخارج، من المسافرين والمقيمين والطلبة، الإجراءات التي بدأت متأخرة جداً وذلك بعد حملات احتجاجية متلاحقة من أجل الضغط على السلطة الفلسطينية للتحرك لإعادتهم إلى أراضي السلطة الفلسطينية بعد أن تقطعت بهم السبل في الخارج.

بالتوازي مع هذه السياسات الحيوية الضابطة للفلسطيني وجسده، ووقوع العامل الفلسطيني بين مطرقة استعراض السلطة الوهمي لسلطتها؛ وسندان عمله عند مستعمره بحثاً عن قوت عمله، سعت دولة الاحتلال الإسرائيلي إلى استغلال الجائحة لاستكمال مشاريعها الاستيطانية في الضفة الغربية، ولتطبيق خطة الضم وفقاً لرؤية ثنائية مع صفقة ترامب. وقد أعلن نتيا هو مع بداية الأزمة عن مشروع إقرار خرائط الضم التي تشمل ضم 30 في المائة من أراضي الضفة الغربية في الأغوار وشمال البحر الميت عملاً بصفقة القرن.

وعملت السلطات الاحتلالية على مباشرة ضم أراضي وهدم بيوت، وصادرت ثمانية مبانٍ يملكها فلسطينيون في المنطقة ج بالضفة الغربية بحجة افتقارها إلى رخص البناء.¹³³ وكانت هذه المباني، باستثناء واحد منها، عبارة عن مساعدات مؤلها المانحون، بما فيها بيت متنقل قرب أريحا، حيث تسبب هدمه في تهجير أسرة تضم ثمانية أفراد وكذلك إهمال المواطنين الفلسطينيين القاطنين في التجمعات السكنية الفلسطينية في «القدس الشرقية»، لا سيما تلك الواقعة خلف الجدار (وبالذات كفر عقب ومخيم شعفاط وقلنديا) ولكنهم يقعون خارج سيطرة السلطة الفلسطينية. وهم الذين رضخت السلطة لفكرة تقديم العون الصحي لهم بعد أن رفعت جمعية حقوقية فلسطينية - من فلسطيني 1948 - شكوى ضدهم

ويدعى مالك غانم (29 عاماً) من قرية صرة غرب مدينة نابلس. وبحسب شهادة العامل، فإن المشفى الإسرائيلي رفض دخوله وتم طرده عبر شرطة عسكرية ارتدت زياً وقائياً حتى الحاجز. بعدها بدأت السلطة تطلب من العمال العودة إلى منازلهم والالتزام بالحجر الصحي لمدة 14 يوماً. وقد صرح رئيس وزراء السلطة الفلسطينية اشتيه أن لدى العمال ثلاثة أيام لترتيب أوضاعهم للمبيت في إسرائيل. يعبر ذلك عن الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها هؤلاء العمال ورغبتهم في الحصول على أجور أفضل رغم شروط العمل القاسية، التي تتضمن العمل والمبيت في ظروف قاسية جداً. وشاهد سكان الضفة الغربية آلاف المواطنين، ممن يحملون تصاريح الدخول والذهاب للعمل في القطاعات المختلفة، محمّلين بأغطية ووسادات للنوم في أماكن عملهم. يضاف إليهم العمال الذين يدخلون عن طريق التهريب، والذين يعيشون ظروف عمل أكثر قسوة واستغلالاً. وبحسب رئيس اتحاد النقابات الفلسطينية، عمدت إسرائيل إلى غض البصر، بل تسهيل دخول العمال إلى إسرائيل، عبر ترك ثغرات في الجدار الفاصل لتسمح للعمال بالوصول إلى أماكن عملهم. وتعاملت السلطة مع العمال الفلسطينيين كعاملين للفيروس وناقيلين للوباء. وجرت عملية شيطنة لهم عبر خطاب يحاول القول إن مناطق السلطة خالية من الوباء وأن مصدر الوباء هو إسرائيل بسبب ارتفاع نسبة الإصابة مقارنة مع الضفة الغربية ولأن إسرائيل لا تقدم الرعاية الصحية للعمال. وأقامت حواجز لتفتيشهم وإجراء الفحوصات لهم، وشكّلت لجان الطوارئ لمنع العدوى، وقامت أيضاً القوات الأمنية الفلسطينية ولجان الطوارئ المحلية، وفقاً للتقارير الواردة عن مكتب الأمم المتحدة، بمصادرة تصاريح عمل بعض العمال وبطاقاتهم الممغنطة. ومن اللافت للانتباه أيضاً أن السلطة الفلسطينية تكرر منطلق التجزئة، إذ تعمل قوات الأمن الفلسطينية، تنفيذاً لقرارات السلطة الفلسطينية، على منع وصول فلسطينيي الضفة الغربية، كما تتم شيطنتهم، ورغم أن السلطة الفلسطينية لا تسيطر سوى على

¹³³ تقرير مكتب الأمم المتحدة، 2020، تمت الزيارة بتاريخ 21 أيلول/سبتمبر 2020. <https://www.ochaopt.org/ar/poc/30-june-13-july-2020>

شق شبكة من الطرق الثانوية المخصصة للفلسطينيين، بما في ذلك 50 نفقاً وطريقاً تحتية، حيث أعادت من خلالها ربط التجمعات السكانية الفلسطينية، التي تقطع العوائق المادية أوصلها، ببعض البعض. ووفقاً لتقرير («مكت») بالأمم المتحدة فهناك ما يقرب مجموعه من 108 من هذه الحواجز، التي ارتفع عددها من 73 حاجزاً في الفترة الممتدة بين نيسان/أبريل 2019 وآذار/مارس 2020. وأضاف التقرير أن التدابير الجديدة التي اتخذت مؤخراً في سياق حالة الطوارئ الناجمة عن فيروس «كورونا»، فرضت قيوداً إضافية على وصول الفلسطينيين إلى أراضيهم الواقعة خلف الجدار. وأشارت التقارير الميدانية إلى أن قوات الاحتلال علقت معظم التصاريح التي كانت سارية في محافظات جنين وطولكرم وقلقيلية وسلفيت، والتي تستحوذ على نصيب الأسد من الإنتاج الزراعي الفلسطيني.

الأسرى الفلسطينيون في ظل الجائحة

تعتبر شريحة الأسرى الشريحة الأكثر تمثيلاً في سياق الاحتلال الفلسطيني، إذ يُقدَّر عدد الفلسطينيين الذين دخلوا المعتقلات الإسرائيلية منذ عام 1967، بحسب إحصائيات الصليب الأحمر، ما يقارب مليون شخص، أي أن ربع الفلسطينيين قد مروا بتجربة اعتقالية. لذا يحتل موضوع الأسرى في سجون الإدارة الاحتلالية مكانةً في غاية الأهمية بالنسبة للمجتمع الفلسطيني. ومع بداية الجائحة أفرجت سلطات الاحتلال عن الأسير نور الدين صرصور، بتاريخ 2020/4/1، وكشف الفحص الطبي إصابته بفيروس كورونا. وبحسب إفادة هيئة شؤون الأسرى والمحررين، فإن الأسير خالط زملاءه في السجن وودعهم قبل خروجه، ما ينذر بكارثة حقيقية لكل القسم. وتتهم الجهات الحقوقية المهتمة بالأسرى الفلسطينيين إسرائيل بعدم اتخاذ إجراءات وقائية فعّالة لحماية الأسرى من الفيروس. وتعرض الجهات الحقوقية عدة حالات خالط فيها الأسرى الفلسطينيون أطباء

في محكمة العدل العليا من أجل السماح بتقديم الرعاية الصحية للفلسطينيين الواقعين تحت سيطرة إسرائيل¹³⁴.

اعتداءات للمستوطنين

هناك أيضاً الزيادة المستمرة في الهجمات التي يشنها المستوطنون الإسرائيليون، والتي ارتفعت منذ بداية تفشي الوباء بنسبة بلغت 80 في المائة بالمقارنة مع الشهرين الأولين من هذا العام، إذ تُظهر التقارير الصادرة عن مكتب تسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة OCHA،¹³⁵ أن هجمات المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين حتى منتصف نيسان/أبريل 2020، سجّلت زيادة بنسبة 80% عنها في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير من العام الحالي. وتؤكد مؤسسات عدّة أنه تمّ تنفيذ قرابة 85 اعتداءً في الفترة الممتدة بين 5 آذار/مارس و17 نيسان/أبريل الحاليين وذلك حسب تقارير (OCHA)، فقد قام المستوطنون بثلاث هجمات أسبوعياً خلال عام 2017، لترتفع إلى خمس هجمات أسبوعياً في عام 2018 ضد الممتلكات والأفراد. فخلال عام 2018، سجّل 358 اعتداءً، بينها 219 على الممتلكات، وأدّت 79 منها إلى إصابات جسدية. وفي عام 2019 سجّل 341 اعتداءً، منها 266 تسببت بأضرار في الممتلكات، وأدّت 75 منها إلى إصابات جسدية.

كذلك شددت إسرائيل من التفتيش على حواجزها، والمقدّرة بـ593 حاجزاً في الضفة الغربية، فبحسب تقارير (أوتشا)، زادت التدابير التي فرضها الاحتلال بدعوى جائحة «كورونا» من تفاقم القيود التي لا يزال الاحتلال يفرضها على الوصول منذ أمد طويل. وكشف مكتب الأمم المتحدة لتسيق الشؤون الإنسانية «أوتشا»، في تقريره نصف الشهري، النقاب عن أن الاحتلال يفرض نظاماً متعدد المستويات من التدابير المادية والإدارية التي تقيّد الفلسطينيين في تنقلهم وحركتهم. وتوسيع الخطط الاستيطانية من عمليات

¹³⁴ تقرير مركز عدالة 2020، تمت الزيارة بتاريخ 2020/07/27 <https://www.adalah.org/en>

¹³⁵ تقرير مكتب تسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

كما أدت الجائحة إلى دخول مجموعات جديدة إلى دائرة الفقر برغم تعاظم حالات التضامن المجتمعي الأهلي. كما أظهرت المداخلة أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي استغلت انشغال العالم بالجائحة لتطبيق خطتها بالضم وتنفيذ صفقة ترامب وتغيير الواقع على الأرض من خلال فرض واقع جديد يُلغي مشروع الدولتين ويحول دون إمكانية قيام دولة فلسطينية ويقلص المساحة التي قد تعطى للفلسطينيين إلى 15 في المائة من مساحة فلسطين لمنحهم ما يشبه كيانية جديدة. أخيراً، تظهر هذه الجائحة الحاجة لإعادة التفكير في النظام الصحي الفلسطيني وحمايته خارج نطاق التدخل الإغاثي الحداثي، بل بإعادة التفكير بالنظام الصحي الفلسطيني وخلق نظام صحي عبر إقرار قانون الضمان الاجتماعي بعد فتح حوار مجتمعي شامل بين أطراف العقد الاجتماعي: النقابات والوزارات وممثلو القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية، لتوسيع دائرة المستفيدين من الخدمات الصحية. كما بيّنت الجائحة الحاجة إلى العودة للمجتمع وتطوير البنى الأصلية فيه والقائمة على التعاضد والتكافل الاجتماعي والعمل التطوعي، وتطوير آليات مجتمعية أصيلة تعمل على رفد ومساعدة المواطنين بشكل دائم عبر إحياء اللجان التطوعية والمساندة.

أو سجّانين إسرائيليين مصابين بالفيروس. وبحسب تصريح رئيس نادي الأسير الفلسطيني قدورة فارس، أصيب أربعة أسرى بفيروس كورونا في سجن مجدو، وتوقّف أسيران منذ بداية الجائحة. علاوةً على ذلك، صادرت سلطات مصلحة السجون الإسرائيلية موادّ التعقيم والتطهير، وامتنعت عن توفير موادّ التطهير للأسرى، أو تعقيم الأقسام والزنازين كإجراء وقائي لمنع انتشار الفيروس، كذلك منعت زيارة الأقارب، علماً أن السجون الإسرائيلية تضع قواطع زجاجية بين الأسرى وزائريهم.

وينتاب أهالي الذعر بسبب وجود 700 أسير يعانون من أمراض مختلفة، 200 منهم يعانون من أمراض مزمنة، وسط لا مبالاة لمصلحة السجون واستمرار الإجراءات القمعية والإهمال الطبي والوقائي.

خاتمة

كما حصل في أماكن أخرى من العالم، وكما عرّت الجائحة النظم الصحية في الدول وفتحت السجلات حول ضرورة الالتفات إلى النظام الصحي والرعاية الاجتماعية وحماية المواطن أولاً قبل أي أولويات أخرى، فإنّ هذه المداخلة في السياق الفلسطيني تُظهر ما اعترى الدول قاطبةً مع صعوبات أخرى تضاف إلى ما ذكر، إذ أنّ الجائحة عملت على زيادة الهشاشة في الحياة اليومية الفلسطينية. وأدّت الجائحة كذلك إلى تردّي الأوضاع الصحية وصعوبة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية خاصّةً على فئات اجتماعية معيّنة، وأدّت إلى تعاظم الهوة التي تفصل بين منطق التضامن الاجتماعي ومنطق الربح لبعض من القطاع الخاص المتحالف مع أقطاب من السلطة السياسية. كما تظهر المداخلة هشاشة البنى الصحية وفشل السياسات الاقتصادية والاجتماعية للسلطة الفلسطينية، والتي استعاضت عن قصورها بمقاربة وقائية أمنية، بل استغلت الجائحة عبر التطبيق الحالي لحالة الطوارئ للانقضاض على الاحتجاج والهيمنة على الفضاء العام. وتبيّن المداخلة وجود هوة كبيرة من اللامساواة أبرزتها الجائحة المرتبطة بسياسة الاقصاء الاجتماعي والاقتصادي.

المراجع

باللغة العربية:

التنبؤات الاقتصادية لسنة 2020 جراء جائحة كورونا، بيان صحفي. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020.

عبد الله، سمير، نقص وفجوة المهارات في القطاع الصحي، عبد الله سمير. رام الله: معهد ماس للدراسات الاقتصادية، 2018.

مسح القوى العاملة. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018.

مؤشرات واقع سوق العمل والمنشآت في دولة فلسطين. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020.

النتائج الأولية لمسح القوى العاملة. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019.

باللغات الأجنبية

Goffman Evring, *Asiles. Etudes sur la condition sociale des malades mentaux*. Paris : Collection Le sens commun, Minuit, 1986.

مواقع إلكترونية

https://corona.ps/details?fbclid=IwAR3xHUNQHL_mU_jSY6-CdlDj8v1sdftn8E3E-90zx9K7GATAp1ZZLewg87s

<https://pcbs-coronavirus-response-ar-pcbs.hub.arcgis.com/>

<https://www.ochaopt.org/ar/content/covid-19-emergency-situation-report-6>

<https://www.ochaopt.org/ar/poc/30-june-13-july-2020>

<https://www.waqfetizz.ps/> صندوق وقفه عز

<https://www.adalah.org/en.2020/07/27> مركز عدالة، تمت الزيارة بتاريخ

<https://www.ochaopt.org/ar/content/covid-19-emergency-situation-report-13>

<https://www.palestine-studies.org/ar/node/1650092> أحمد أسعد مقالة بعنوان

«البلد بجملها أهلها»: صندوق وقفه عز، تفاؤل العقل وتشاؤم الإرادة، مدونة على موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية تمت الزيارة بتاريخ 20 تموز/يوليو 2020.

التقارير الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة (OCHA)، تقرير حماية المدنيين الفلسطينيين على الرابط الآتي: <https://www.ochaopt.org/ar/reports/protection-of-civilians>

معهد الأبحاث التطبيقية أريج: <http://poica.org/>